S/1998/77
28 January 1998

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجماهيرية العربية
الليبية لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أحيل إلى سعادتك القرار رقم (IS) 15/8-P بشأن التضامن مع جمهورية إيران الإسلامية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فيما يتعلق بقانون دامتو، بصيغته المعتمدة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها الثامنة المنعقدة في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، خلال الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وسأكون ممتنا جدا لو تفضلتم بتوزيعه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبو زيد عمر دورده
السفير
المندوب الدائم

المرفق

[الأصل: بالانكليزية]

القرار (IS) 15/8-P

بشأن التضامن مع جمهورية إيران الإسلامية والجماهيرية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فيما يتعلق
بقانون داماتو

إن الدورة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (دورة الكرامة والحوار والمشاركة) المنعقدة في طهران، جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ٩ إلى ١١ شعبان سنة ١٤١٨ هجرية (٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

إذ تشير إلى القرار 4/24-P الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، وإلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢/٥١ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والمعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي".

وإذ تؤمن بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وبتعزيز التضامن الإسلامي فيما بين الدول الأعضاء واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز السلام، وبتعزيز التضامن الإسلامي فيما بين الدول الأعضاء واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز السلام والأمن القائمين على العدل،

واتفاقاً مع التوجه الدولي العام نحو حرية المبادلات التجارية والمعاملات الاقتصادية،

وإذ تكرر تأكيد أن التدابير التي تتخذ من جانب واحد وتؤثر على أطراف أخرى، والمحاولات الرامية إلى فرض قوانين محلية على أقاليم بلدان أخرى، تتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات فيما بين الدول،

١ - تؤكد مبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة التي تلزم جميع الدول بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، وبحل منازعاتها بالوسائل السلمية؛

٢ - ترفض بقوة أي تدابير تعسفية تتجاوز الحدود الإقليمية وتتخذ من جانب واحد، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، يتخذها بلد ما ضد بلد آخر؛

٣ - تحت جميع الدول على اعتبار ما يسمى بقانون داماتو، الذي يتعارض مع القانون الدولي والقواعد الدولية، لاغيا وباطلا؛

٤ - تدعو جميع الدول إلى الاحتراس من هذا الموقف وهذه السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا تؤدي إلا إلى الإضرار بسلام واستقرار ورفاهية البلدان النامية؛

٥ - تحت بشدة الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة وفقا لأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة، والامتناع عن أي عمل يمكن أن يضر بالتعاون الدولي والعلاقات الودية بين الدول؛

٦ - تؤكد تضامنها مع جمهورية إيران الإسلامية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وتعرب عن تعاطفها مع موقفهما إزاء تلك الأفعال؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يستعرض الأثر السلبي الذي يترتب على القانون، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي.

- - - - -